



أبناء مصرية

تعطل مؤقت في قطاري أبو قير والإسكندرية - القاهرة لم يؤثر على حركة القطارات

«النقل»: إعادة هيكلة لـ «السكة الحديد» دون خصصتها



السكة الحديد بحاجة لاستثمارات ضخمة للتطوير وإعادة الهيكلة

القاهرة - ناهد إمام
عبدالرحمن وهالة عمران

أكدت هيئة السكة الحديد انتظام حركة القطارات واستمرارها بصورة طبيعية وعدم تأثرها بتعطل قطاري أبو قير والإسكندرية - القاهرة اللذين تعرضتا لأعطال مؤقتة بسيطة تم تداركها على الفور.

وذكرت الهيئة في بيان أمس أن «القطار رقم 4015 ركاب أبو قير تعرض لسقوط عجلة البوجي من إحدى العربات بحطبة سيدي جابر بحفاظة الإسكندرية، كما سقط بوجي عربة الباور من قطار 900 ركاب الإسكندرية - القاهرة».

وأفادت الهيئة بأنه «تم على الفور التنبيه بالاستعداد بالارتقاء لرفع القطارات

عجلة البوجي والاستعداد بالسكك البديلة»، مؤكدة أن حركة القطارات لم تتأثر

وتعمل بصورة طبيعية. في غضون ذلك، نفى مساعد وزير النقل د.عمر

شعنت وجود أي نية لخصخصة هيئة السكة الحديد، مؤكداً أن الوزارة تعمل على معالجة جوانب الخلل القائمة، مشدداً على اهتمام الرئيس عبدالفتاح السيسي بتطوير هيئة السكة الحديد، ومتابعة خطة تطويرها. ولفت إلى حرص الوزارة على تطوير منظومة السكة الحديد بالكامل لتكون لائقة للمواطنين ومؤهلة على الوجه الأمثل، مع إعطاء الأولوية لمعايير الأمان، لافتاً إلى أن وزارة النقل لديها مخطط كامل لتطوير الهيئة وإعادة هيكلتها.

التفاصيل كاملة على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

«المركزي» يحذر من تداول أوراق مالية عليها كتابات أو رسومات

أو اختتاماً لشخصيات وشعارات كتابية أو رسومية، مؤكداً أنها غير قابلة للتداول الرسمي.

التفاصيل كاملة على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

ملتقى الأعمال المصري - اللبناني يشهد جهود الحكومة لحل مشكلات المستثمرين

التي كانت تواجه المستثمرين اللبنانيين في مصر خلال العامين الماضيين، وذلك بقيمة 600 مليون دولار. وقال محمد شقير وزير الاتصالات اللبناني إن «الدولة المصرية تقف في محطة مهمة للاستثمارات سواء العربية أو الإفريقية حيث شهدنا التغيير الإيجابي الذي حدث في مصر، وكذلك الانفتاح الذي شهدته الدولة خلال السنوات الأخيرة».

القاهرة - ناهد إمام

أشاد ملتقى الأعمال المصري - اللبناني الذي عقد دورته الخامسة في القاهرة بمشاركة كل من د.سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، ومحمد شقير وزير الاتصالات اللبناني بالجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لحل عدد من المشكلات

رئيس لجنة النقل والمواصلات البرلمانية طالب الوزارة بتطهير نفسها من العناصر الإخوانية

عبدالواحد لـ «الأنباء»: حادث «محطة مصر» لن يعرقل القطار الكهربائي



القاهرة - مجدي عبدالرحمن

وجه رئيس لجنة النقل في مجلس النواب هشام عبد الواحد رسالة طمأنة عاجلة إلى المصريين في الداخل والذين يعملون خارج البلاد بأن حادث محطة مصر لن يوقف مشروع إنشاء القطار السريع والكهربائي أو باقي مراحل خطوط مترو

الانفاق، مشدداً على الالتزام بالتوقيتات التي قطعتها الحكومة على نفسها. وقال عبد الواحد في لقاء مع «الأنباء» أنه لا صحة على الإطلاق لما يردده أعداء الوطن من انخفاض أعداد المستخدمين للقطارات على مستوى الجمهورية وإن معدل استخدام هذه الوسيلة التي تعد الأكثر أماناً في التنقل كما يراها المصريون لم تتخفص

سواء للمصريين أو زوار مصر من العرب والإجانب في رحلاتهم إلى المناطق والمدن الأثرية على حد سواء.

ولكن.. ماذا عن تطوير مرفق السكك الحديدية؟ هناك خطط للتطوير تنفذ حالياً وقد وعد وزير النقل السابق د.هشام عرفات بان بداية التحسن ستكون من العام القادم، ولا شك

ان خلفه سيقوم باستكمال ما بدأه عرفات، وإعلان البرلمان سوف يوافق على جميع الاعتمادات التي تتطلبها الوزارة في الموازنة الجديدة خاصة أن التطوير يحتاج إلى 160 مليار جنيه.

هل تشير أصابع الاتهام في حادث محطة مصر لخلايا إخوانية نائمة؟ بعيداً عن الخوض أو

التدخل في التحقيقات الجارية فإن وزارة النقل تحتاج إلى «تفويض» حيث يوجد بها عدد كبير من الطابور الخامس وأعضاء الجماعة الإرهابية ويجب أن تنقي الوزارة منهم. ومن هنا اطلب بتنفيذ خطة شاملة حقيقية لتطوير هيئة السكة الحديد وأشير هنا إلى اللائحة الخاصة بالسكك الحديدية، وإنها هي

التي أعادت السائق المتسبب في حادث محطة مصر رغم أنه متعاطي مخدرات، إضافة إلى أن 90٪ من عربات الهيئة أصابها التقادم واستهلك.

ولكن ما تصورك للحادث بعد زيارتك وأعضاء اللجنة التي مرقع الحادث؟ أقول إن إجابات المسؤولين بالهيئة تؤكد أن الحادث قضاء وقدر، وما حدث لم

يكن مقصوداً والهيئة تحتاج إلى تطوير.

ولكن ألم تتكشف خلال زيارتك الميدانية ولقائكم المطول مع جميع المسؤولين مفاجآت لم يتم كشف النقاب عنها بعد؟

نعم، وأقول لك لقد أخبرنا المسؤولين خلال الزيارة بأن القدر انقذ مصر من كارثة أكبر.

أبناء لبنانية

عون: لا حصانة لأحد مهما علا شأنه.. والمفتي دريان من رئاسة الحكومة: السنيورة خط أحمر

سجل متصاعد بين «التيار» و«المستقبل» حول السنيورة

بيروت - عمر حبيز

أسبوع لبنان مزدهم بالمفاتيح والسيارات المتصلة بمكافحة الفساد والافساد على اشكاله السياسية والمادية والأخلاقية، وسط احتدام الترشق الإعلامي بين ركني التسوية الرئاسية، التيار الوطني الحر و التيار المستقبل، عبر منابرهما التلفزيونية، والذي ارتفع مستواه السياسي أمس بقول الرئيس ميشال عون أمام وفد من الرابطة المارونية: لا حصانة لأحد مهما علا شأنه، لباتيه الجواب من قبل مفتي لبنان الشيخ عبدلطيف دريان ومن مقر رئاسة الحكومة: الرئيس فؤاد السنيورة خط أحمر.

طالعنا محطة «او.تي.في» بمقدمتها الإخبارية بكلام لا يمكن وصفه إلا بمحاولة تفرقة رخيصة من نسج خيال من كتبها، وهم يعرفون أنها مجرد اضغاث احلام، فالذين يشرفون على سياسة المحطة العليا والسفلى جعلوها تتولى دوراً لم تكن بحاجة اليه، واما «الأبرياء المستحيل» (كتاب أعدته التيار الحر في زمن خلاف العماد عون مع تيار المستقبل يتناول بالسوء الحقبة الحزبية) «فيمكنهم أن يقهقه في الماء ويشربوا ماءه الأسته»، واتهم التيار الحر بتقديم أوراق اعتماد جديدة لحزب الله للمعارك السياسية المقبلة. وختم «المستقبل» بالقول: فؤاد السنيورة اليوم هو تيار المستقبل، الحزب والموقع ورئيس الحكومة، بل هو الطائفة.

هذه المواجهة الإعلامية تطورت سياسياً بدلاً من أن تخمد من قبل أهل السياسة، ما أوحى بأن الإشكالات ستطول مختلف المستويات، عاكسة واقع الحال العصي على المعالجة والتصحيح. فخلال استقباله وفد «الرابطة المارونية»، صباح أمس، قال الرئيس ميشال عون أن ملف الناظرين السوريين في لبنان هو ملف سيادي، وإننا لن نراجع عن العمل لإعادتهم.

وعن المعركة ضد الفساد، قال الرئيس عون: سنربح هذه المعركة، لأن كل اللبنانيين يدعموننا في هذا ولا حصانة لأحد مهما علا شأنه.

هذا القول أوجب اتصالات على مستوى قيادة تيار المستقبل والمرجع الإعلامية التي لمست من خلال الحملات الإعلامية وميض نوايا لاستفراء فؤاد السنيورة، المشاكس الدائم، والذي يبته وبين التيار الوطني الحر ومعه حزب الله حسابات قديمة، واتفق الرأي على أن يأتي الرد من خلال مفتي لبنان الشيخ عبدلطيف دريان ومن رئاسة الحكومة وبحضور رئيس الحكومة سعد الحريري، حيث أعلن دعمه المطلق لرئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة.

وقال الشيخ دريان: أقول، وهذه رسالة مني واضحة، دولة الرئيس فؤاد السنيورة خط أحمر، لأنه رجل الدولة بامتياز، وهو الذي أعاد إلى مالية الدولة الشفافية والمصداقية، وقد رد بعزيمته والصحافي على كل الاتهامات والافتراءات والأكاذيب وكان موفقاً جداً.

وأضاف: أنا أقول فؤاد السنيورة، رئيس الوزراء السابق، قيمة وقامة كبيرة نعتز بها وندافع عنها، وهناك

هيئات رقابية ومحاسبية عليها ان تقوم بواجبها، اما موضوع المزايدة من اجل الخيل منه سياسياً فهذا امر مرفوض. الى ذلك، يعقد مجلس النواب جلستين الأربعاء والخميس، الأولى لانتخاب أعضاء المجلس الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء، ثم لإقرار وتسيير مشاريع قوانين واقتراحات معجلة مكررة، اللافت أنه ليس بينها ما يتناول مشاريع مؤتمر «سيدر» لمساعدة لبنان.

مصادر القوات اللبنانية لاحظت ان المتكلمين عن الإصلاح لا يذهبون الى النهاية في أي قضية، وفي طبيعة هؤلاء حزب الله الذي يتحدث عن الإصلاح باستمرار، وأشادت بالقاطع الحاصل بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر على هذا الصعيد، وأكدت الاستعداد لدعم أي خطوة لرئيس الجمهورية في هذا السياق، لكن الثقة العامة بإمكانية معالجة الفساد من قبل من تغاضوا عنه لسنوات، خصوصاً أنه رغم الضجيج والصراخ مازالت التزيمات تجري بالتراضي أو ما شبابه، ومخالفة القوانين على عينك يا تاجر.

كل هذه التطورات توحي بأن مكافحة الفساد في لبنان غمامة صيف وتسر.

ليس الخلاف المحتدم على الساحة الدرزية وليد الساعة، فقد بدأت ملامحه تظهر مع إقرار التسوية الرئاسية التي أفرزت أوقعا سياسياً جديداً. وشكل انضمام النائب طلال أرسلان بشكل واضح وحاسم الى معسكر العهد الجديد وتحالفه الانتخابي مع التيار الوطني الحر في الجبل علامة فارقة في هذا الواقع، وهذا ما أدى الى توتير علاقته مع رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط الذي رد بإبعاد أرسلان كشخص عن الحكومة. ثم جاءت توترات وحوادث منطقة الجبل ساحلاً (الشوفيات) وجبلًا (الجاهلية) التي كانت أبرز نتائجها المصالحة بين أرسلان ووثام وهاب ليصبحا في خندق سياسي واحد في مواجهة جنبلاط الذي اللعبة معه ويكسر أحادية الزعامة التي احتكرها لعقود. الخلاف بين جنبلاط من جهة وتحالف أرسلان - وهاب من جهة ثنائية محتدم ويسير في خط تصاعدية، وهذه الأيام طرأ تطوران من شأنهما أن يغذي هذا الخلاف ويمدانه بأسباب إضافية للمواجهة:

● الأول يتعلق بالتعيينات الإدارية والعسكرية التي وضعت على نار حامية ليتم إقرارها في مجلس الوزراء في خلال شهر من الآن.

ومن المراكز الأساسية الشاغرة مركز رئاسة الأركان في الجيش الذي يعود بموجب العرف الى الطائفة الدرزية، ولم يجد جنبلاط يوماً صعوبة في تعيين من يقترحه ويريده.

ولكن هذه المرة تصدى له أرسلان الذي ينصرف من خلفية أن هناك استهدافاً سياسياً له وعملية تطويق جارية تحت عنوان «محرابة الفساد». وجاءت ردة فعل المستقبل كبيرة في حجمها وحدتها لدرجة أن محاولات حزب الله لاستيعابها عبر تلميحات وتوضيحات لم تنجح.

3 - معركة التعيينات الإدارية التي فتحت في موازاة إطلاق «ورشه سيدر»، وهذه المعركة تدرج أيضاً في سياق معركة الأحجام السياسية التي كانت سبباً في إطالة أمده تشكيل الحكومة، ويمكن أن تكون سبباً في تأخير انطلاقها الفعلية، ذلك أن الانتخابات النيابية أوجدت واقعا جديداً ينسحب أيضاً على التعيينات، بحيث لا يمكن أن تسر بهدوء ولا يمكن أن تكون فقط نتاج تفاهات ثنائية، في وقت انتقلت الطوائف الى مرحلة الثنائيات وكسرت فيها أحادية الزعامة أو قدر الاستثناء.

4 - الدخول «الملتبس» من جانب الحكومة الى الملف المالي الاقتصادي وغير المطابق

الخلاف داخل الطائفة الدرزية «يحتدم»

وهاب اللذان يريدان أمراً من اثنين: إما كسر احتكار جنبلاط لسمالة تعيين رئيس الأركان، وبالتالي تسمية أحد الضباط الدروز الكبار مثل العميد غازي عامر في مواجهة مرشح جنبلاط لهذا المنصب العميد أمين العرم، وإما القبول بتعيين العرم خصوصاً إذا كان هذا التعيين جزءاً من اتفاق جنبلاط الدرزي الثالث ولكن بشرط أن لا تذهب التعيينات الأخرى مثل قيادة الشرطة القضائية ومراكز أمنية وإدارية الى جنبلاط. ● الثاني يتعلق بالعلاقة مع سورية، ولا يقتصر على مسألة الناظرين التي عهد أمر التنسيق في شأنها مع دمشق الى وزير إرسال (صالح الغريب)، وإنما بتجاوز ذلك الى شؤون العلاقة والتواصل بين دروز سورية ولبنان، والتي تخللها إصدار القيادة السورية قراراً حظرت بموجبه دخول أي شيخ درزي من لبنان الى سورية إلا ببطاقة تعريف وتصريح خاص من الشيخ نصر الدين الغريب (شيخ الفعل المعين من التيار الإرسلائي البيزكي). هذا الإجراء السوري أثار حفيظة جنبلاط وغضبه واحتدم السجال عبر «تويتر»، وتوسع ليشمل مواقع التواصل الاجتماعي عند الطرفين. يشعر جنبلاط أن هناك خطراً سوريا عليه، ولكنه يشكو من أمر آخر، هو محاصرته داخل النظام والحكم عبر «ثلاثية التسوية» (عون - الحريري - حزب الله».

وأكثر ما يقلق جنبلاط هو التحالف بين الحريري وباسيل، والمستند الى تفاهات باريس والممكن أن يمتد الى ما هو أبعد من الحكومة ملامسا عتبة رئاسة الجمهورية أخفقت سقطت وكان «السقوط عظيماً».

الحكومة أمام «100 يوم سماح»: تشجيع خارجي و«انطلاقة داخلية» مرتبكة

لم تخرج الحكومة الى النور نتيجة التوصل الى حل عقد التشكيل التقليدي، وإنما نتيجة تفاهات خارجية دويلة إقليمية فرضت أمراً واقعاً على الفرقاء اللبنانيين ولعبت فيها باريس دوراً رئيسياً كونها الطرف الخارجي المعني أولاً بمسار ومصير «حكومة سيدر». ومنذ اليوم الأول أحيطت الحكومة الجديدة برعاية إقليمية ودولية ودعم خارجي مباشر تمثل بالزيارات المتتالية لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، والموفد الملكي السعودي نزار العلولا، ومن ثم الموفد الفرنسي الخاص بيار دوكان، وهذه الزيارات جاءت مرفقة بإشارات مشجعة مثل الاستعداد الإيراني لمساعدة لبنان في أي مجال يريده، والقرار السعودي برفع الحظر عن سفر السعوديين الى لبنان، والتوجه الفرنسي الى حصر تداعيات المقرر البريطاني بشأن حزب الله في أضيق نطاق ممكن.

والتي لا تتعدى «الإحاطة الخارجية» للحكومة العامل الوحيد الذي يبعث على التفاؤل، فما حدث في الداخل من «يقظة عامة»، وما صدر من مواقف وإشارات دلت كلها على إدراك لفة المرحلة ونقل الأزمة الاقتصادية والمالية وضرورة التحرك السريع وتحمل الجميع لمسؤولياتهم، وحرص على استقرار الحكومة وتماسكها وإنتاجيتها. هناك أولاً التسوية الرئاسية التي صمدت وترسخت مع رسوخ ثلاثي الحكم الجديد: «عون - الحريري - حزب الله»، وهناك ثانياً الفصل الذي أقيم بين السياسة والاقتصاد الى درجة أن أي نقاش جدي لم يجر عند وضع البيان الوزاري ويعده في مسائل أساسية سياسية، مثل العلاقات مع سورية أو سلاح المقاومة أو المحكمة الدولية، وهناك ثالثاً الشعور العميق لدى كل القوى والأحزاب بصعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية وحجم الأعباء والمشاكل التي باتت تتقدم على أي مسائل وهواجس أخرى سياسية أو أمنية. وفي حين يشهد الهاجس المالي، فإن الهاجس

الذي ينصرف من خلفية أن هناك استهدافاً سياسياً له وعملية تطويق جارية تحت عنوان «محرابة الفساد». وجاءت ردة فعل المستقبل كبيرة في حجمها وحدتها لدرجة أن محاولات حزب الله لاستيعابها عبر تلميحات وتوضيحات لم تنجح.

3 - معركة التعيينات الإدارية التي فتحت في موازاة إطلاق «ورشه سيدر»، وهذه المعركة تدرج أيضاً في سياق معركة الأحجام السياسية التي كانت سبباً في إطالة أمده تشكيل الحكومة، ويمكن أن تكون سبباً في تأخير انطلاقها الفعلية، ذلك أن الانتخابات النيابية أوجدت واقعا جديداً ينسحب أيضاً على التعيينات، بحيث لا يمكن أن تسر بهدوء ولا يمكن أن تكون فقط نتاج تفاهات ثنائية، في وقت انتقلت الطوائف الى مرحلة الثنائيات وكسرت فيها أحادية الزعامة أو قدر الاستثناء.

4 - الدخول «الملتبس» من جانب الحكومة الى الملف المالي الاقتصادي وغير المطابق